

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَفُوا بِالنَّبِيِّكُمْ﴾ [الروم: ٢٢] قال الطبري (ت: ٣١٠):  
«واختلاف منطلق ألسنتكم ولغائكم»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك: قول ابن عباس (ت: ٦٨) - في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٤٦] - قال: «الكنود بلساننا أهل البلد»<sup>(٢)</sup>: «الكفور»<sup>(٣)</sup>.

وقول سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup> (ت: ٩٤): «الماعون بلسان قريش: المال»<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: تعريف التفسير اللغوي:

بعد أن تمَّ التَّعرُّفُ على مفردات هذا المصطلح، فإنه يمكن الانطلاق منها إلى تعريف هذا المصطلح، فأقول:

التفسير اللغوي: بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب.

أمَّا الشُّقُّ الأوَّلُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وهو بيان معاني القرآن: فإنه عامٌ يشملُ كلَّ مصادر البيان في التفسير؛ كالقرآن، والسُّنَّة، وأسباب النزول، وغيرها.

وأما الشُّقُّ الثاني منه، وهو بما ورد في لغة العرب: فإنه قيَّدَ واصفٌ لنوع البيان الذي وَقَعَ لتفسير القرآن، وهو ما كان طريقُ بيانه عن لغة العرب.

وبهذا النوع من البيان يخرج ما عداه من أنواع البيان؛ كالبيان الكائن بأسباب النزول وقصص الآي، أو غيرها مما ليس طريقُ معرفته اللُّغَةُ. كما يخرج بهذا القيد ما كان طريقُ بيانه بغير لغة العرب، كمن يُفسَّرُ بمدلولات لا تُعرف عند العرب؛ كالمصطلحات الحادثة.

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢١: ٣١ - ٣٢).

(٢) يعني: مكة.

(٣) الدر المثور (٨: ٦٠٣).

(٤) سعيد بن حزن (المسيب) القرشي، روى عن جمع من الصحابة؛ كعمر وعثمان وعلي، وكان من أئمة التابعين، توفي سنة (٩٤)، وقيل غيرها. ينظر: الجرح والتعديل (٤: ٥٩ - ٦١)، والثقات (٤: ٢٧٣ - ٢٧٥).

(٥) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٣٠: ٣١٩). وينظر في الصفحة نفسها قول الزهري.

والمرادُ بما وردَ في لغة العرب: ألفاظها وأساليبها التي نزلَ بها القرآنُ. وقد أشارَ إلى هذا الشَّاطِئِي (ت: ٧٩٠) <sup>(١)</sup>، فقال: «فإنَّ قلنا إنَّ القرآنَ نزلَ بلسانِ العربِ، وإنَّه عربيٌّ، وإنَّه لا عُجْمَةٌ فيه، فيعني أنه أنزلَ على لسانِ معهودِ العربِ في ألفاظها الخاصةِ وأساليبِ معانيها، وأنها فيما فُطِرَتْ عليه من لسانها تُخاطبُ بالعامِّ يُرادُ به ظاهره، وبالعامِّ يرادُ به العامُّ في وجهٍ والخاصُّ في وجهٍ، وبالعامِّ يُرادُ به الخاصُّ، وظاهرٌ ويُرادُ به غيرُ الظاهرِ، وكلُّ ذلك يُعرَفُ من أوَّلِ الكلامِ أو وسطه أو آخره...» <sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلةِ تفسيرِ الألفاظِ، تفسيرُ لفظِ «استوى» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٤٣]، قال أبو عبيدة <sup>(٣)</sup> (ت: ٢١٠): «مَجَازُهُ: ظَهَرَ عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَا عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ: اسْتَوَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الْفَرَسِ، وَعَلَى ظَهْرِ النَّيْتِ» <sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلةِ تفسيرِ الأساليبِ، تفسيرُ أبي عبيدة (ت: ٢١٠) لقوله تعالى: ﴿وَبَنَّفَكْرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، قال: «والعربُ تختصرُ الكلامَ ليخففوه، ليعلمَ المستمعُ بتمامه، فكأنه في تمامِ القولِ: ويقولون: ربنا ما خلقتَ هذا باطلاً» <sup>(٥)</sup>.

(١) إبراهيم بن موسى الغرناطي المعروف بالشاطبي، الفقيه، الأصولي المحقق، صاحب كتاب الموافقات والاعتصام، توفي سنة (٧٩٠). ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديقاج (ص: ٤٦ - ٥٠)، وشجرة النور الزكية (١: ٢٣١).

(٢) الموافقات تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (٢: ٤٥ - ٤٦)، وينظر: الاعتصام، للشاطبي (٢: ٢٩٣ - ٢٩٤)، ثم ينظر أصل هذا الكلام في كتاب الرسالة، للإمام الشافعي (ص: ٥١ - ٥٣)، فقد نقل الشاطبي منه هذا الكلام، وزاد عليه.

(٣) معمر بن مثنى البصري، مولى بني تميم، عالمٌ بالعربية، ومن أكثر الناس رواية لها، وله فيها كتب كثيرة، ومما كتبه في القرآن كتابه المشهور: مجاز القرآن، توفي سنة (٢١٠). ينظر: مراتب النحويين (ص: ٧٧ - ٧٩)، وطبقات النحويين واللغويين (ص: ١٧٥ - ١٧٨).

(٤) مجاز القرآن (١: ٢٧٣).

(٥) مجاز القرآن (١: ١١١).

## المبحث الثاني مكانة التفسير اللغوي

اختار الله سبحانه نبيه الخاتم محمد بن عبد الله ﷺ عربياً، وكان من السنن أن يكون كتابه بلسان قومه، جرياً على سنة الله في إرسال الرسل ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقد جاء النص على عريية القرآن في غير ما آية، منها:

- ١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].
  - ٢ - وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].
  - ٣ - وقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].
  - ٤ - وقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحاف: ١٢].
  - ٥ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وغير هذه الآيات التي نصت على عريية القرآن.
- ولما كان الأمر كذلك، فإنه لا يمكن العدول عن هذه اللغة التي نزل بها القرآن إلى غيرها إذا أريد تفسير الكتاب الذي نزل بها؛ لأن معرفة معاني ألفاظه لا تؤخذ إلا منها.

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق

من العلم بالقرآن والسُّنَّةِ والفُتْيَا بسبب، حتى لا غَنَاءَ بأحدٍ منهم عنه، وذلك أن القرآن نازلٌ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، ورسولُ اللَّهِ ﷺ عربيٌّ.

فَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَمَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ غَرِيبَةٍ أَوْ نَظْمٍ عَجِيبٍ، لَمْ يَجِدْ مِنَ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ بُدًّا<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّاطِبِيُّ (ت: ٧٩٠): «لا بُدَّ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مِنْ اتِّبَاعِ مَعْهُودِ الْأُمَّيِّينَ، وَهَمِ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ فِي لِسَانِهِمْ عُرْفٌ مُسْتَمِرٌّ فَلَا يَصِحُّ الْعَدْوُ عَنْهُ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ عُرْفٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْرَى فِي فَهْمِهَا عَلَى مَا لَا تَعْرِفُهُ، وَهَذَا جَارٍ فِي الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ»<sup>(٢)</sup>.

ويُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ شَرْطٌ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ تَفْسِيرَهُ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ اللُّغَةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ سَيَقَعُ فِي الزَّلَلِ، بَلْ سَيَحْرَفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، كَمَا حَصَلَ مِنْ بَعْضِ الْمَبْتَدِعَةِ الَّذِينَ حَمَلُوا الْقُرْآنَ عَلَى مِصْطَلِحَاتٍ أَوْ مَدْلُولَاتٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ.

وإليك هذه الأمثلة التي تدلُّ على أثر الغفلة عن دلالة اللَّفْظِ، أو جهل معناه في لغة العرب:

• أسند أبو سليمان الخطَّابي (ت: ٣٨٨)<sup>(٣)</sup> عن مالك بن دينارٍ (ت: ١٢٧)<sup>(٤)</sup>،

(١) الصَّاحِبِيُّ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ، تَحْقِيقٌ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَقْرُ (ص: ٥٠).

(٢) الْمَوَافِقَاتُ، لِلشَّاطِبِيِّ، تَحْقِيقٌ: مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ (٢: ٥٦).

(٣) حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ (نَسَبُهُ إِلَى زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ)، أَبُو سُلَيْمَانَ، الْحَافِظُ، مِنْ شُيُوخِ النَّقَّالِ الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ ذَا رِحْلَةٍ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ مَشْهُورَةٌ، مِنْهَا: إِعْجَازُ الْقُرْآنِ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَشَأْنُ الدُّعَاءِ، وَغَيْرُهَا، تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٨٨). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (١٠: ٢٦٨ - ٢٧٢)، وَشُدْرَاتُ الذَّهَبِ (٣: ١٢٨).

(٤) مَالِكُ بْنُ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو يَحْيَى، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْمِصَاحِفَ بِالْأَجْرَةِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (١٢٧). يَنْظُرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٨: ٢٠٨)، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ، لِابْنِ الْجَزْرِيِّ (٢: ٣٦).

قال: «جَمَعَنَا الحسَنُ<sup>(١)</sup> لِعَرَضِ المصاحفِ: أنا، وأبَا العالِيَةِ<sup>(٢)</sup>، وَنَضَرَ بَنَ عاصِمِ اللِيثِيِّ<sup>(٣)</sup>، وعاصمًا الجحدري<sup>(٤)</sup>.

فقال رجلٌ: يا أبا العالِيَةِ، قوله تعالى في كتابه: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥] ما هذا السهو؟

قال: الذي لا يدري عن كَمَ ينصرف، عن شَفَعِ أو عن وَثِرٍ؟.

قال الحسن: مَهْ يا أبا العالِيَةِ، ليس هكذا، بلُ الذين سهوا عن ميقاتها حتى تفوتهم، قال الحسن: ألا ترى قوله ﷺ: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وإنما وقع أبو العالِيَةِ (ت: ٩٣) في ذلك، لأنَّه جعلَ دلالةَ الحرفِ «عن» بمعنى «في»، ولم يُفَرِّقْ بينهما، قال أبو سليمان الخطَّابي (ت: ٣٨٨): «وإنما أتى أبو العالِيَةِ في هذا حيثُ لم يُفَرِّقْ بَيْنَ حرفِ «عن» و«في»، فَتَنَبَّهَ له الحسنُ فقال: ألا ترى قوله: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ يؤيدُ أنَّ السَّهُوَ الذي هو الغلظُ

(١) الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري، أبو سعيد، العابد الزاهد، الفقيه، المفسر، روى عن أنس بن مالك وابن عمر وأبي بركة، توفي سنة (١١٠). ينظر: الجرح والتعديل (٣: ٤٠ - ٤٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١: ٢٣٥).

(٢) رُقَيْعُ بن مَهْرَانَ الرياحي، البصري، أبو العالِيَةِ، محدث، مقرئ، مفسر، من كبار التابعين، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بستين، له تفسير رواه عنه الربيع بن أنس البكري، وتوفي أبو العالِيَةِ سنة (٩٣)، وقيل غيرها. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١: ٢٨٤)، وطبقات المفسرين، للداودي (١: ١٧٨ - ١٧٩).

(٣) نصر بن عاصم الليثي، البصري، النحوي، تابعي، عرض القرآن على أبي الأسود الدؤلي، ويقال: إنه أول من نقط المصاحف وخمَّسها وعشَّرها، توفي قبل المائة، وقيل: سنة (٩٠). ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي (١: ٧١)، وغاية النهاية (٢: ٣٣٦).

(٤) عاصم بن أبي الصباح الجحدري، البصري، أخذ القراءة عرضاً على سليمان بن قتة عن ابن عباس، وثقه ابن معين. ينظر: الجرح والتعديل (٦: ٣٤٩)، وغاية النهاية (١: ٣٤٩).

(٥) إعجاز القرآن، للخطابي (ص: ٣٩).

في العَدَدِ إنما يَعْرُضُ في الصَّلَاةِ بعدَ مَلابِسَتِهَا، فلو كَانَ هذا هو المراد لَقِيلَ: في صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، فلما قَالَ: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ دَلَّ عَلَى أَن المراد به الذَّهَابُ عَنِ الوَقْتِ<sup>(١)</sup>.

• وَمِنَ الأمثلةِ التي تَدُلُّ عَلَى الوُقُوعِ فِي الرَّكْلِ وَالتَّحْرِيفِ:

ما وَقَعَ لَعْمُرُو بْنِ عُبَيْدٍ (ت: ١٤٤)<sup>(٢)</sup>. قَالَ ابنُ خَالَوَيْهِ (ت: ٣٧٠)<sup>(٣)</sup>: «كَانَ عمرو بنُ عُبَيْدٍ يُؤْتِي مِنَ قِلَّةِ المَعْرِفَةِ بِكَلَامِ العَرَبِ... وَقَدْ كَانَ كَلَّمَ أَبَا عمرو بنِ العَلَاءِ<sup>(٤)</sup> فِي الوَعْدِ وَالعَوِيدِ، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، حَتَّى فَهَمَّهُ أَبُو عمرو، وَقَالَ: وَيحك، إِنَّ الرَّجُلَ العَرَبِيَّ إِذَا وَعَدَ أَنْ يُسِيءَ إِلَى رَجُلٍ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ، يُقَالُ: عَفَا وَتَكَرَّمَ، وَلَا يُقَالُ: كَذَبَ. وَأُنشِدُ<sup>(٥)</sup>:

وَإِنِّي إِذَا وَعَدْتُهُ أَوْ أَوْعَدْتُهُ لَمُخْلِيفٍ إِيعَادِي وَمُنَجِّزٍ مَوْعِدِي<sup>(٦)</sup>

(١) إعجاز القرآن، للخطابي (ص: ٣٩).

(٢) عمر بن عبید بن باب، أبو عثمان البصري، المعتزلي، الزاهد، روى عن الحسن البصري وأبي قلابه، وهو متروك الحديث، وكان مُعَظِّمًا عند أبي جعفر المنصور، وَحُكِّيَ عَنْهُ أقوالٌ شنيعة. توفي سنة (١٤٣). ينظر: المنية والأمل (ص: ٣٨ - ٤١)، وميزان الاعتدال (٣: ٢٧٣ - ٢٨٠).

(٣) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، من كبار أهل اللغة، لَقِيَ ابنَ الأنباري وابنَ مجاهد وأبا عمر الزاهد وابنَ دريد، وصحب سيف الدولة الحمداني، وأدب بعض أولاده، ومن كتبه المطبوعة: كتاب ليس، وهو كتاب نفيس، وإعراب القراءات السبع وعللها، توفي سنة (٣٧٠). ينظر: طبقات الأدباء (ص: ٢٣٠ - ٢٣١)، وإنباء الرواة عن أبناء النحاة (١: ٣٥٩ - ٣٦٢).

(٤) أبو عمر بن العلاء بن عمار المازني، البصري، المقرئ، النحوي، اللغوي، قيل: إنَّ اسمه كنيته، وقيل: زَبَان، وقيل غير ذلك. كان واسع العلم بلغة العرب، وكان يقرئ في مسجد البصرة والحسن البصري حاضرًا، وأخافه الحجاج، فستر حتى مات الحجاج، وتوفي أبو عمرو سنة (١٥٤). ينظر: مراتب النحويين (ص: ٣٣ - ٤٢)، وطبقات النحويين واللغويين (ص: ٣٥ - ٤٠)، وغاية النهاية (١: ٢٨٨ - ٢٩٢).

(٥) ينظر البيت في جمهرة اللغة (٢: ٦٦٨)، والصحاح واللسان، مادة (وعد).

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين =

• وقد حَكَى أبو حاتم السَّجِسْتَانِيُّ (ت: ٢٥٥)<sup>(١)</sup>، عن الأَخْفَشِ النُّحَوِيِّ البَصْرِيِّ (ت: ٢١٥)<sup>(٢)</sup> أنه فَسَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] من الْقُدْرَةِ<sup>(٣)</sup>.

قال الأزهري (ت: ٣٧٠)<sup>(٤)</sup>: «قال [أي: أبو حاتم]: ولم يدرِ الأَخْفَشُ ما

= (١: ٥٤)، وينظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (ص: ٣٩ - ٤٠). وقد أخرج هذا الأثرُ الخطيبُ البغدادي بسنده في تاريخ بغداد (١٢: ١٧٥ - ١٧٦)، فقال: «عن الأصمعي قال: جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو، يُخْلِيفُ اللهُ وَعَدَّهُ؟ قال: لا! قال: أفأريت إن وعدت على عملٍ عقاباً يخلف وعده؟ فقال أبو عمرو بن العلاء: من العجمة أتيت يا أبا عثمان. إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تُعَدُّ حُلْفًا ولا عاراً أن تُعَدَّ شراً ثم لا تفعله، وترى إن (كذا) ذلك كرمًا وفضلاً، وإنما الحُلْفُ أن تُعَدَّ خيراً ثم لا تفعله. قال: فأوجدني هذا في كلام العرب. قال: أما سمعت إلى قول الأول:

لا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ ما عَشْتُ صَوْلَتِي      ولا أَخْتَشِي من خَشْيَةِ الْمُتَهَدِّدِ  
وإني وإنْ أَوْعَدْتُهُ أو وَعَدْتُهُ      لَمْخَلِفْ إِيْعَادِي ومُنْجِرُ مَوْعِدِي»<sup>١</sup> هـ.

(١) سهل بن محمد، أبو حاتم السجستاني، البصري، اللغوي، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد والأخفش، وكان ابن دريد يعتمد عليه في اللغة، ولم يكن حاذقاً في النحو، توفي سنة (٢٥٥). ينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي (ص: ١٠٢ - ١٠٤)، وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (ص: ٩٤ - ٩٦).

(٢) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأَخْفَشِ، النحوي، البصري، المعتزلي شرح كتاب سيبويه، وكان مُعَظِّماً عند البصريين والكوفيين، له مع الكسائي إمام أهل الكوفة قصة في الانتصار لسيبويه، واتخذ الكسائي بعدها مُعَلِّماً لولده، وله من الكتب: معاني القرآن، وهو مطبوع، توفي سنة (٢١٥). ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (ص: ١١١ - ١١٢)، طبقات النحويين واللغويين (ص: ٧٢ - ٧٤).

(٣) تهذيب اللغة (٩: ٢٠)، وعبارة الأَخْفَشِ في كتابه معاني القرآن، تحقيق: هدى قراءة (٤٤٩: ٢): «أي: لن نقدر عليه العقوبة».

(٤) محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري، اللغوي، الشافعي، أخذ عن نبطويه، وابن السراج، ولم يلق الزجاج ولا ابن الأنباري، وروى عنهما في كتابه الشهير: تهذيب اللغة، وكان قد لحقه الإسار بسبب اعتداء القرامطة على الحجيج سنة (٣١١)، وكان في سهم أعراب من البادية، وقد استفاد من مخالطتهم في تدوين =

معنى تَقْدِرُ، وذهب إلى موضع القُدْرَةِ، إلى معنى: فَظَنَّ أَنْ يَفُوتَنَا<sup>(١)</sup>. ولم يعلم كلام العرب، حتى قال: إِنَّ بَعْضَ الْمَفْسِرِينَ قَالَ: أَرَادَ الْاسْتِفْهَامَ: أَفْظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدَرَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. ولو عَلِمَ أَنَّ معنى تَقْدِرُ: نُضَيِّقُ، لم يَخْبِطْ هذا الخَبِطُ. ولم يكن عالماً بكلام العرب، وكان عالماً بقياس النَّحْوِ.

ثم قال الأزهري (ت: ٣٧٠): «... والمعنى: ما قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ من التَّضْيِيقِ فِي بَطْنِ الْحَوْبِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ من التَّضْيِيقِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: ظَنَّ أَنْ لَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ شَائِعٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ.

= اللغة، وقد ذكر ذلك في كتابه، ومما أُلِّفَ أبو منصور: كتاب علل القراءات، وهو مطبوع، وتوفي سنة (٣٧٠). ينظر: تهذيب اللغة (١: ٦ - ٧)، ومعجم الأدباء (١٧: ١٦٤ - ١٦٧)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ١٨٦ - ١٨٧).  
(١) حكي الطبري في تفسير، ط: الحلبي (١٧: ٧٩) هذا القول، فقال: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: فظن أنه يُعْجِزُ ربه فلا يقدر عليه»، ثم أورد رواية عن سعيد بن أبي الحسن (ت: ١٠٠)، وأخيه الحسن البصري (ت: ١١٠)، والقاضي إياس بن معاوية (ت: ١٢٢).

ولم يظهر لي مناسبة هذه الروايات لهذا القول الذي ترجم به. ثم ذكر ترجيحه، وردَّ على ما سواه، فقال: «وأولى هذه الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب، قول من قال: عَنَى بِهِ: فَظَنَّ يونس أن لن نحسبه ونضيق عليه، عقوبة له على مغاضبته ربه. وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الكلمة، لأنه لا يجوز أن يُنسب إلى الكفر، وقد اختاره لنبوته، ووَضَعَهُ بأنه ظنَّ أن ربه يعجز عما أَرَادَهُ به ولا يقدر عليه، وَضَعَتْ له بأنه جَهَلُ قَدْرَةَ اللهِ، وذلك وَضَعَتْ له بالكفر، وغير جائز لأحد وَضَعَهُ بذلك».

(٢) ورد ذلك عن ابن زيد كما في تفسير الطبري، ط: الحلبي (٧: ٧٩)، وقد رَدَّه الطبري، فقال: «وأما ما قاله ابن زيد، فإنه - لو كان في الكلام دليل على أنه استفهام - حسنٌ، ولكنه لا دلالة فيه على أن ذلك كذلك، والعرب لا تحذف من الكلام شيئاً لهم إليه حاجة إلا وقد أبقَتْ دليلاً على أنه مراد في الكلام، فإذا لم يكن في قوله: «فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» دلالة على أن المراد به الاستفهام كما قال ابن زيد، كان معلوماً أنه ليس به...».



فأما أن يكونَ قوله: ﴿أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ في (١) القُدْرَةَ فلا يجوزُ؛ لأنَّ مَنْ ظَنَّ هذا كُفْرًا، وَالظَّنُّ: شَكٌّ، وَالشُّكُّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَقَدْ عَصَمَ اللَّهُ أَنْبِيََاءَهُ عَنِ مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْمَتَأَوَّلُ. وَلَا يَتَأَوَّلُهُ إِلَّا الْجَاهِلُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلِغَايَتِهَا» (٢).

• قال الأَخْفَشُ (ت: ٢١٥) في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَيْبًا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]: «يعني، والله أعلم، بالنَّظَرِ إِلَى اللَّهِ: إِلَى مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نِعْمِهِ وَرِزْقِهِ، وَقَدْ تَقَوْلُ: وَاللَّهِ مَا أَنْظَرُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَاللَّيْكَ؛ أَي: أَنْتَظِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَكَ» (٣).

(١) نقل ابن منظور في كتابه لسان العرب هذا الموضع عن الأزهري، وجاء فيه: «من القدرة»، بدلاً عن: «في القدرة»، وهذا أصح وأوضح للعبارة، ولعل الذي في التهذيب سبق قلم من ناسخ المخطوطة، أو من الطابع، والله أعلم.

(٢) تهذيب اللغة (٩: ٢١).

(٣) معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: هدى قراءة (٢: ٥٥٨)، والمعروف أن الأَخْفَشَ كان معتزلياً (ينظر مقدمة الدكتور هدى قراءة لكتابه: ١٦٠: ١ - ١٨)، وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام عن كتابه في مصادر التفسير.

هذا، ولم أجد من نصَّ على هذا التأويل في هذه الآية قبل الأخفش، سوى مجاهد وأبي صالح (ينظر الرواية عنهما في تفسير الطبري: ط: الحلبي: ٣٠: ١٩٢ - ١٩٣)، ومن فقه الإمام ابن جرير أنه أورد - بعد الروايات عن مجاهد - أثر مجاهد عن ابن عمر، فيه النصُّ على رؤية الله سبحانه، وكأنه يشير إلى مخالفة مجاهد لشيخه ابن عمر، والله أعلم. ولم أجد سبباً يدعو مجاهداً وأبا صالح لهذا التأويل الغريب.

وقد ورد في «غريب القرآن» (ص: ٣٥٩) المنسوب لزيد بن علي (١٢٠) ما نصُّه: «ناظرة: منتظرة للثواب، قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: إنما قوله: ﴿نَاطِرَةٌ﴾: إلى أمر ربه، ناظرة من النعيم والثواب». ولا يوثق بهذا النقل عن زيد بن علي عليه السلام؛ لأن الواسطي راوي الكتاب كذاب، وستأتي الإشارة إليه في الحديث عن كتب غريب القرآن.

هذا، وقد تتابع المعتزلة على هذا التأويل كما هو ظاهر من كتبهم، مثل:

• القاسم بن إبراهيم الرسي (ت: ٢٤٦) في كتاب التوحيد والعدل (ضمن رسائل في التوحيد والعدل، أخرجها: سيف الدين الكاتب)، ينظر: (ص: ٢٦٠ - ٢٦١).

• القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥) في كتابه متشابه القرآن، تحقيق: عدنان زرزور (٢: ٦٧٣ - ٦٧٤).

• الزمخشري (ت: ٥٣٨) في كتابه الكشاف (٤: ١٩٢).

قال الأزهري (ت: ٣٧٠): «ومن قال: إنَّ معنى قوله: ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] بمعنى: منتظرة، فقد أخطأ؛ لأنَّ العرب لا تقول: نظرتُ إلى الشيء، بمعنى: انتظرته، إنما تقول: نظرتُ فلاناً؛ أي: انتظرته، ومنه قول الحطيئة<sup>(١)</sup>:

وَقَدْ نَظَرْتُكُمْ أَبْنَاءَ صَادِرَةٍ لِّلْوَرْدِ طَالَ بِهَا حَوْزِي وَتَنَسَّيِي  
فَإِذَا قَلَّتْ: نَظَرْتُ إِلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وإنما وقع الخطأ في تفسير هذه الألفاظ بسبب جهل لغة العرب، ولذا شدَّد العلماء التَّكْيِيرَ على من فَسَّرَ القرآنَ وهو جاهلٌ بلغة العرب، ومن ذلك ما رُوِيَ عن مجاهدٍ (ت: ١٠٤) أنه قال: «لا يَجِلُّ لأحدٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أنْ يتكلَّمَ في كتابِ الله، إذا لم يكنْ عالماً بلغاتِ العربِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك بن أنس (ت: ١٧٩)<sup>(٤)</sup>: «لا أُوتَى بِرَجُلٍ يُفَسِّرُ كلامَ الله، وهو

(١) جرول بن أوس بن جُوَيْبَةَ، أبو مليكة، الحطيئة، أحد فحول الشعراء، وكان سفيهاً شريراً، هجاءً، وكان راوية زهير، وكان ممن ارتد، ثمَّ رجع عن ارتداده. ينظر: الشعر والشعراء، لابن قتيبة (١: ٣٢٢ - ٣٢٨)، وخزانة الأدب، للبغدادي (٢: ٤٠٦ - ٤١٣).

والبيت في ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين عطية (ص: ٤٦)، وفيه بدل «أبناء»: أعشاء، وبدل «اللورد»: للخميس. وفَسَّرَ ابن السكيت الحَوَزَ بالسَّوْقِ قليلاً قليلاً، والتنساس، بالسَّوْقِ، ويقال: العطش، وذكر أنه يروى: إبناء؛ أي: إبطاء. ومن ثمَّ فقد يكون ما في التهذيب تصحيحاً، أو يكون روايةً ثالثةً للبيت، والله أعلم.

(٢) تهذيب اللغة (١٤: ٣٧١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١: ٢٩٢)، ولم أجد مصدراً قبله نقله عن مجاهد.

(٤) مالك بن أنس الأصبحي، المدني، المحدث، أحد الأئمة الأربعة في الفقه، وإليه تنسب المالكية، كان مُعَظِّماً، قصده الخليفة هارون الرشيد، وجلس بين يديه للعلم، فحدّثه، وجرت له محنة، وله تفسير للقرآن، توفي سنة (١٧٩). ينظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (١: ١٠٢) وما بعدها، معجم المفسرين، لعادل نويعض (٢: ٤٦٠).

لا يعرف لغة العرب، إلا جعلته نكالا<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على ظهور أثر معرفة لغة العرب للمفسر عند هؤلاء الأعلام الأجلاء، ومن زعم أنه قادر على فهم كلام الله من غير معرفة بلسان العرب، فقد قال محالاً، وأعظم الفرية، ولذا قال أبو الوليد بن رشد (ت: ٥٢٠) <sup>(٢)</sup> - في جواب له عمّن قال: إنه لا يحتاج إلى لسان العرب -: «هذا جاهل، فليصرف عن ذلك، ولتبت منه، فإنه لا يصلح شيء من أمور الديانة والإسلام إلا بلسان العرب، يقول الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ٢١٩٥]، إلا أن يرى أنه قال ذلك لخبث في دينه، فيؤدبه الإمام على قوله ذلك بحسب ما يرى، فقد قال عظيمًا<sup>(٣)</sup>.

ومن أعظم من زعم أنه لا يحتاج إلى لغة العرب الباطنية<sup>(٤)</sup>، لكي يتسنى لهم تحريف كتاب الله سبحانه على ما يريدون، مما لا يضبطه لغة ولا عقل ولا نقل. قال يحيى العلوي (ت: ٧٤٥) <sup>(٥)</sup>: «إعلم أن فريقاً من أهل الزيغ،

- (١) رواه بسنده إلى مالك كل من: البيهقي في شعب الإيمان (٥: ٢٣٢)، والواحدي في تفسيره البسيط، رسالة دكتوراه تحقيق، محمد الفوزان (١: ٢١٩)، وأبو ذر الهروي في ذم الكلام، تحقيق: محمود غنيم (ص: ٢١٢).
- (٢) محمد بن أحمد (جد الفيلسوف) أبو الوليد بن رشد، القرطبي، المالكي، كان فقيهاً، عارفاً بالفتوى، بصيراً بأقوال أئمة المالكية، من تأليفه: المقدمات، والبيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، وغيرها، توفي سنة (٥٢٠). ينظر: الصلة، لابن بشكوال (٢: ٥٧٦ - ٥٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩: ٥٠١ - ٥٠٢).
- (٣) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (١: ٢٠).
- (٤) الباطنية: قوم يقولون بأن للشريعة ظاهراً وباطناً، وأن المقصود منها الباطن، وأن المتبع للظاهر معذب بالمشقة في الاكتساب، وهم من أشرف الفرق، ولهم فروع متعددة؛ كالإسماعيلية، والقرامطة، وغيرها. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز الوكيل (ص: ١٩٢)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٤: ٣ - ٤).
- (٥) يحيى بن حمزة بن علي، المؤيد بالله، الزيدي، من نسل الحسين بن علي، دعا لنفسه بالإمامة بعد موت المهدي بن المطهر سنة (٧٢٩)، وعورض في الإمامة، إلا أن أهل اليمن أجابوه لما علموا من عدله وزهده، وله كتب كثيرة؛ منها: الطراز المتضمن =

يزعمون أنهم يُصدِّقون بالقرآن، أنكروا تفسيره من اللُّغَةِ، وأنه لا يمكن الوقوف على معانيه منها، ولا مجال فيه لاستعمال النظر، وسلوك منهج الاستدلال، وإنما يُوجدُ معناه عندهم من الأئمة المعصومين بزعمهم، وهم فرق ثلاث: الحشوية<sup>(١)</sup>، والباطنية، والرافضة<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنَّ القرآنَ لَمَّا كَانَ مُصَرَّحاً بفسادِ مذهبهم، ومُوضَّحاً لفضائحهم حاولوا دفعه، موهمين أنَّ القرآنَ لا يدلُّ على فسادِ مذهبهم؛ لأنَّ معناه لا يمكنُ أخذه من جهة اللُّغَةِ، يريدون بذلك تَرْوِجَ مذاهبهم الرديئة، وتسويغَ تأويلاتهم المنكرة... وأعظمهم في الضَّرِّ وأدخلهم: هؤلاء الباطنية، فإنهم تَلَبَّسُوا بالإسلام، وتظاهروا بمحبة أهل البيت في الدعاء إلى نُصرتهم، فاستلبوا بذلك قلوبَ العامَّة، ولَبَّسُوا عليهم الأمرَ بدقَّةِ الحِيلِ، ولطيفِ الاستدراج<sup>(٣)</sup>.

ومن أَطَّلَعَ على تحريفاتهم لكتاب الله، عَلِمَ أنها لا تُصدَّرُ عن لغةٍ ولا عقلٍ ولا شَرعٍ، ومن تأويلاتهم ما ورد في أحد كتبهم في التفسير، وهو كتاب مزاج التنسيم: «قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النحل: ١١٨] يعني: عن منهج إمام كُلِّ عَصْرٍ.

- = أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، وهو مطبوع، وتوفي سنة (٥٤٧) بمدينة ذمار باليمن. ينظر: البدر الطالع، للشوكاني (٢: ٣٣١ - ٣٣٣)، ومقدمة الجليند لكتاب مشكاة الأنوار (ص: ٢٩ - ٣٢).
- (١) الحشوية: لقب يطلقه أهل البدع - زوراً وبهتاناً - على أهل السنة، وعلماء الحديث، ويريدون بذلك أنهم يروون كل حشو لا فائدة فيه، ويروون ما يتناقض من الأخبار، ولا يحكمون عقلهم فيها، وهذا تَجَنُّ واضح يَمُنُّ لم يفهم كلام أهل السنة، ولا عرف مذهبهم، والله المستعان. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: (٢: ١٦٦ - ١٦٧).
- (٢) الرافضة: لقب يطلق على الإمامية الاثني عشرية من الشيعة، وهم من غلاتهم، وسموا بذلك لرفضهم زيد بن علي لَمَّا تولى أبا بكر وعمر، وقيل غير ذلك في سبب تسميتهم. ينظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (١: ٨٨)، وما بعدها، ورسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد المقدسي، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن (ص: ٦٥، وما بعدها).
- (٣) مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: الدكتور: محمد السيد الجليند (ص: ١٤٤ - ١٤٥).

﴿حَرَمْنَا مَا فَصَّصْنَا عَلَيْكَ﴾ يعني: من العَلْمِ البَاطِنِ.  
 ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: عندَ ظهورِ فضلَاتِهِمْ فِي الْأَدْوَارِ الْأَوَّلَةِ...»<sup>(١)</sup>.  
 فَمِنْ أَيِّ مَاخِذٍ أَخَذَ هَذَا التَّأْوِيلَ، وَمَا مَصْدَرُهُ فِيهِ، وَغَيْرَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى  
 عَلَى مَنْ يَرَى مِثْلَ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ قَصَدَ التَّحْرِيفَ، وَمَنْ طَالَعَ مِثْلَ هَذَا  
 الْكِتَابِ، وَجَدَ فِيهِ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ التَّحْرِيفَاتِ الْعَجِيبَةِ.  
 وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ، وَهُوَ جَاهِلٌ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، أَوْ سَالَكٌ  
 غَيْرَ طَرِيقِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْخَطِئِ الْأَكِيدِ، وَجَانِبِ الصَّوَابِ.  
 وَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنَ اللُّغَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَهَلْ يَعْنِي هَذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ  
 تَسْتَقِلَّ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ؟.

مَعَ مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي أَمِيَّةِ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ فِي تَفْسِيرِ  
 الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ اللُّغَةَ بِمَجْرَدِهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ اللُّغَةَ لَيْسَتْ الْمَصْدَرُ الْوَحِيدَ الَّذِي يُمْكِنُ لِمَنْ أَحْكَمَهُ أَنْ  
 يَفْسَرَ الْقُرْآنَ، إِذْ لَا بُدَّ لِلْمَفْسِّرِ مِنْ مَعْرِفَةِ مَصَادِرَ أُخْرَى يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي  
 تَفْسِيرِهِ؛ كَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَسْبَابِ النُّزُولِ، وَقِصَصِ الْآيِ، وَأَحْوَالِ مَنْ نَزَلَ  
 فِيهِمُ الْخَطَابُ، وَتَفْسِيرَاتِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ  
 الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَخْذُهَا عَنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّفْسِيرَ اللُّغَوِيَّ جُزْءٌ مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَمَعَ أَنْ حَيِّزُهُ  
 كَبِيرٌ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ.

وَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ اعْتِمَادَ اللُّغَةِ بِمَجْرَدِهَا، دُونَ النَّظَرِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ يَوْقَعُ

(١) مزاج التنسيم، لإسماعيل بن هبة الله الإسماعيلي، عُثِيَ بِتَصْحِيحِهِ: الْمُسْتَشْرَقُ  
 شَتْرُوطْمَانُ (الجزء ١١ - ٢٠: ١٣٥). وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُسْلِمِ سَبَبُ حِرْصِ مِثْلِ هَذَا  
 الْمُسْتَشْرَقِ عَلَى تَحْقِيقِ مِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ الَّتِي هِيَ لِفَرْقِ تَنْخَرِ فِي جِسْمِ الْأُمَّةِ  
 الْإِسْلَامِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) ينظر: إحياء علوم الدين، بحاشية إتحاف السادة المتقين (١: ١٥٠).

في الخطأ في التفسير<sup>(١)</sup>، إذ قد يكون المدلول اللغوي غير مراد في الآية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا نَقْمًا عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، فلو فسرت الصلاة بالمدلول اللغوي، لقلت: نُهي الرسول ﷺ عن الدعاء لهم.

ولكنك إذا نظرت إلى الوارد في قصة الآية، وهو ما رواه ابن عباس (ت: ٦٨) عن عمر بن الخطاب (ت: ٢٣) قال: «لما مات عبد الله بن أبي سلول، دُعِيَ رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ، وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله، أتصلي على ابن أبي سلول وقد قال يوم كذا وكذا وكذا؟! قال: أُعدُّد عليه قوله.

فتبسّم رسول الله ﷺ وقال: أخز عني يا عمر، فلما أكثرت عليه، قال: إني خيرت فاخترت، ولو أعلم أني إن زدت على السبعين يُعْفَرُ له زدت عليها.

قال: فصلّى عليه رسول الله ﷺ، ثم انصرفت، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا - إِلَى قَوْلِهِ - وَهُمْ فَسِقُوتٌ﴾ [التوبة: ٨٤]، قال: فَعَجِبْتُ من جُرأتي على رسول الله ﷺ، والله ورسوله أعلم<sup>(٢)</sup>، علمت أن المراد بها «صلاة الجنازة» = فإنه سيمنعك ذلك من أن تحمّلها على المعنى اللغوي.

هذا، وسيأتي تنمّة حديث عن عدم استقلال اللغّة بالتفسير<sup>(٣)</sup>.

- (١) جعل ابن تيمية الاعتماد على اللغة دون غيرها من أسباب الاختلاف الواقع من جهة الاستدلال، وقال عن ذلك: «والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمتمثل عليه، والمخاطب به»، ثم ذكر أن هؤلاء راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به عندهم العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام. ثم أنه كثير ما يغلط هؤلاء في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، ثم ذكر أن نظر هؤلاء إلى اللفظ أسبق. ينظر: مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: د. عدنان زرزور (ص: ٧٩ - ٨١).
- (٢) ينظر: فتح الباري، ط: الريان (٨: ١٨٤ - ١٨٩)، ثم تنظر الآثار في تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٠: ٢٠٤ - ٢٠٦).
- (٣) ينظر: ثالث فصل من الباب الثالث، تحت قاعدة: لا يصح اعتماد اللغة دون غيرها من المصادر.